مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2014

د. ريام علي حسين

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2014

د. ريام علي حسين *

I. ملخص تنفيذي:

- يتسم سوق الطاقة بسمة عدم اليقين وأنَّ أيَّ بناءٍ على المستوى الاقتصادي على مبدأ الثبات في هذا السوق يمثِّل مساراً يكون محفوفاً بالمخاطرة بصورةٍ كبيرة، ويؤثِّر على أوضاع الاستقرار الاقتصادي.

- على الرغم من التحذيرات التي صدرت في ضوء هبوط أسعار النفط منذ أواسط 2014، فإنَّ الحكومةَ العراقية استمرَّت على نهجِها باعتماد موازنة ذات عجز كبير مع تضخيم لايراداتها، مفترضة تحسُّناً في أسعار النفط، وامكانات غير واقعية في الحصول على قروض ميسَّرة.

- يعاني العراق من التراجع في قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة الاتحادية، أي: عند إقرار الموازنة العامة للعراق في كل سنة يكون فيها عجزاً مخططاً، نتيجة تزايد النفقات العامة بأكثر من زيادة الإيرادات العامة.

- يتسمُّ النشاط الاقتصادي غير النفطي بالطابع الخدمي، ويفتقر العراق على نحو استثنائي لقطاع إنتاج حقيقي (السلع المادية)، وتوسُّع قطاع الخدمات في بلد مثل العراق يُعدُّ مؤشراً سلبياً، ولا ينمُّ عن تغييرٍ هيكليٍّ حقيقيٍّ داخل الاقتصاد.

II. تمهيد

تؤدِّي أوضاع عدم اليقين دوراً كبيراً في عدم استقرار أسعار النفط، ولا سيَّما حينما تحدث أزمات في مناطق الإمدادات النفطية، ممَّا يجعل ظروف عدم التوازن ما بين العرض والطلب للنفط قائمة، فمع ظهور «داعش» واحتلاله أجزاء من العراق، وخروج الحقول النفطية في تلك المناطق عن سيطرة الدولة العراقية، وما رافق ذلك من احتمالية انقطاع صادرات البترول الروسية خلال شهر شباط من عام 2014، أدَّت هذه الأوضاع والأحداث إلى إرباك السوق النفطية، ورافق

* تدريسية في كلية الهادي الجامعة.

ذلك قرار منظمة «أوبك» في اجتماع مجلسها الوزاري في تشرين الثاني 2014 إلى عدم تخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء، والمحافظة على سقف إنتاج بمعدّل 30 م ب ي تقريباً، مع تأكيد المنظمة على أنَّ عبء التخفيض يجب أن تساهم فيه الدول المنتجة خارج أوبك (روسيا- الولايات المتحدة) للمحافظة على أسعار النفط .

أدت هذه التطورات إلى حدوثِ تراجعٍ سريعٍ لأسعار النفط من نحو 100 دولاراً للبرميل إلى ما يقارب 50 دولاراً في نهاية عام 2014، ومن ثم إلى (40-27) دولاراً في الربع الأول من عام 2015، لترتفع الأسعار تدريجياً بعدها وتستقر عند نحو 60 دولاراً خلال منتصف عام 2015.

وبعد التعافي الذي شهدته أسعار النفط أواخر عام 2019، تراجعت في آذار 2020 لأدنى مستوى لها منذ عام 2016، محدثةٍ بذلك صدمة نفطية أخرى للدول المصدِّرة للنفط، بعد أن زادت السعودية كميات الإنتاج بجانب تخفيض السعر الرسمي لبيع نفطها الخام، على خلفية عدم قبول روسيا تخفيض إنتاجها.

وبهذا فإنَّ ما شهده العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هو تزايد حدوث الصدمات النفطية من ناحية وقصر المدة ما بين صدمة وأخرى، فما بين 2020-2014 حدثت صدمتانِ للنفط، وكلاهما صدمتانِ عكسيتيانِ للدول المنتجة، وهذا ما يسهم في اهتزاز الأوضاع الاقتصادية والمالية لتلك البلدان، وخصوصاً للدول التي تتسم بضعف التنوع الاقتصادي، وعدم إنشائها لصناديق مالية للطوارئ والأزمات مثل العراق.

III. انعكاس تقلُّب أسعار النفط في الجوانب المالية على الموازنة الحكومية

يحمل انخفاض أسعار النفط عديداً من التداعيات السلبية على اقتصادات الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط، لا سيّما تلك الدول التي تعاني اضطرابات سياسية وإخفاقات اقتصادية، وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة إلى العراق، إذ بلغت الأمور درجةً كبيرةً من التدهور، لذا فقد أدَّت صدمة أسعار النفط السلبية العديد من الانعكاسات على مستويات عِدَّة.

ومن المعروف أنَّ سوق النفط الدولية تتسم بالتقلُّبات وعدم الاستقرار في أسعار النفط؛ لأنَّه سلعة اقتصادية وتخضع لعوامل السوق، واستراتيجية في أهميتها لكلِّ الدول المستهلكة والمنتجة،

ويصبُّ ارتفاع أسعار هذه السلعة في صالح الدول المنتجة والعكس صحيح، ويزيدُ من الأعباء المالية، ويؤثِّر في إعداد الموازنة العامة فيها وما يترتب عليه من مخاطر وإشكاليات، ممَّا يشكِّل خطراً وإشكاليات عند إعداد الموازنات العامة، أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدِّرة للنفط، لا سيّما وأنَّ ظاهرة تقلُّبات الأسعار أصبحت ظاهرةً متكررةً ومقلقةً عالمياً، وأكثر تأثيراً في الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط، لا سيّما إذا كان المموِّل الرئيس لها هو النفط، فمن المعروف أنَّ الموازنة هي أهم أداة سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس توجهات وأهداف الحكومات؛ لأنَّها الوسيلة الأكثر فاعلية في ضمان تحقيق هذه التوجهات، فالموازنة ليست مجرَّد تخمينات رقمية مالية وحسابية لتمويل أنشطة وفعاليات الدولة، وإنَّما تمثِّل ترجمة عملية لمجمل أهدافها، لذا فإنَّ هيكل النفقات العامة وهيكل الإيرادات العامة وطبيعة العجز وطرائق تمويله، وتعكس طبيعة هذه الأهداف ومضمونها.

هناك خطر ناجم عن التقلبات السريعة والحادة (الصدمة) التي تحدث في أسعار النفط العالمية، وتخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، فإنَّ انهيار أسعار النفط إلى ما دون المتوقَّع، من شأنه أن يؤدِّي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على الأوضاع المالية العامة للبلد، خصوصاً إذا استمرَّ مدَّة طويلة، والموازنة[1(*)] تمثِّل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تشير إلى الطريقة التي تخطِّط بها الحكومة لاستعمال موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ولأنَّ الموازنة العامة للدولة تمثِّل بيان للسياسة المالية، فهي تعكس دور الحكومة وتأثيرها في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بشهور عِدَّة، حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية[2].

أدَّى وجود مورد النفط الخام بوصفهِ مصدراً رئيساً لتمويل موازنة الدولة تاريخياً إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى، المتمثِّلة بالضرائب والرسوم ولا سيَّما الضرائب المباشرة، ليس لضعف هذه الأوعية الضريبية فحسب، ولكن لعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بتقدير الضرائب وجبايتها؛ بسبب

1(*). تعرف الموازنة العامة للدولة بأنَّها (وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من إنجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه، كما تعرَّف أيضاً= =بأنَّها: بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي، للمزيد ينظر: سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق، 2013، ص7.

2. همسة قصي عبداللطيف، التنويع الاقتصادي ودوره في تمويل الموازنة العامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (55)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2018، ص 360.

انتشار الرشوة والفساد الإداري انتشاراً واسعاً[3].

وفي منتصف عام 2014 تعرَّض العراق إلى صدمة أمنية عطَّلت حركة النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلد، تزامن معها انهيار في أسعار النفط، فقد بلغ سعر النفط سلة أوبك أواخر 2014 (26.5) دولاراً للبرميل (انخفض إلى أكثر من 65%)، في كانون الثاني عام 2016 سجل (49.49) دولار بعد ما كان يزيد عن (100) دولار حتى شهر أب من عام 2014[4] .

ومن بيانات الموازنة العامة يُلاحظ أنَّ الاقتصاد العراقي شهد عام 2015 أزمة مالية واضحة، تمثِّلت بالعجزٍ في الموازنة العامة الاتحادية الناجمة عن تعرُّض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة، كان طرفاها هبوط أسعار النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب، فضلاً عن نفقات إيواء النازحين ودعمهم في مخيَّمات النزوح ودفع مستحقاتهم، ممَّا ولَّد ضغوطاً إضافية على الموارد الاقتصادية.

كذلك الأعباء المالية الإضافية واستشراء حالات الفساد التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي، وارتفاع نفقات إعادة إعمار المناطق المحرَّرة التي تضرَّرت بسبب الأعمال العسكرية، ويقابل ذلك قِلَّة الواردات غير النفطية، وافتقار العراق لسياسة تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي تطلَّب اتخاذ خطوات سريعة وجادة تمثلت بتقليص النفقات السيادية وترشيد الإنفاق العام، وفرض الضرائب، ودعم المنتج الوطني وحمايته عن طريق فرض الرسوم على السلع التي تُنتَج مثيلتها محلياً، وإصدار السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي، ونتيجة لذلك سجَّلتِ الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً مقداره (-3.9) ترليون دينار، إذ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (37.1-%) عن عام 2015، وشكلَّت نسبة (34.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما سجَّلت النفقات العامة انخفاضاً نسبة (-38%) مقارنة بعام 2014 وشكَّلت نسبة (36.7) من الناتج المحلي الاجمالي، ويُعزى عجز الموازنة ذلك إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة البالغ (39.1) ترليون دينار بنسبة (-37.1%) عن عام 2014 لتسجِّل (66.5) ترليون دينار عراقي عام 2015 مقابل (105.6) ترليون دينار عراقي عام 2014[5]، وكما موضَّح في الجدول الآتي:

3. إسماعيل عبيد حمَّادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة، ضمن كتاب: رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط (3)، الساقي للطباعة والتوزيع، العراق، 2015، ص54.

4.أحمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص18

5. البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2015، ص68.

(جدول –1) تطور إيرادات ونفقات الموازنة لعامي 2015–2014 (ترليون دينار)

الأبواب	2014	2015
الإيرادات	105,609.8	66,470.3
معدَّل النمو%	-7.2	-37.1
النفقات	113,473.5	70,397.5
معدل النمو	-4.7	-38.0
الفائض أو العجز	-7863.7	-3927.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2015، ص69.

يُلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض الإيرادات عام 2015 بمقدار (39.1) ترليون دينار، أي: بنسبة (-37.1%) عن العام السابق له لتسجِّل (66.5) ترليون دينار، فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (34.7%)، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بمقدار (45.8) ترليون دينار وبنسبة (-47.1%)، وعلى الرغم من هذا الانخفاض ظلَّت المموِّل الرئيس للموازنة، فقد استحوذت على نسبة (77.2%) من إجمالي الإيرادات، بالمقابل سجَّلت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً بمقدار (6.6) ترليون دينار، أيّ: بنسبة (248.7%) عن عام 2014، لتبلغ نسبة المساهمة (13.9) من إجمالي الإيرادات، يليها ارتفاع بند الإيرادات التحويلية والضرائب على الدخول والثروات بنسبة (23.%)، (15.4%) على التوالي، أمَّا باقي بنود الموازنة فقد شكَّلت نسبة مساهمة (1.6%) من إجمالي إيرادات الموازنة.

جدول (2) مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنتين 2014-2015 (مليار دينار عراقي)

أبواب الإيرادات	مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/2014	مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/ 2015	نسبة التغير%	نسبة المساهمة في الموازنة العامة%
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	97072.4	51312.6	-47.1	77.2
الضرائب على الدخول والثروات	1402.1	1618.7	15.4	2.4
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	489.5	396.4	-19.0	0.6
الرسوم	678.6	608.0	10.4	0.9
حصة الموازنة من أربا ع القطاع العام	1497.1	1045.3	-30.2	1.6
الإيرادات الرأسمالية	66.8	83.0	24.3	0.1
الإيرادات التحويلية	1749.7	2153.3	23.1	3.2
الإيرادات الأخرى	2653.6	9253.0	248.7	13.9
مجموع الإيرادات	105609.8	66470.3	-37.1	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

*- ختامي معدل لعام 2014 ونهاية لعام 2015

شكل (1) إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2015

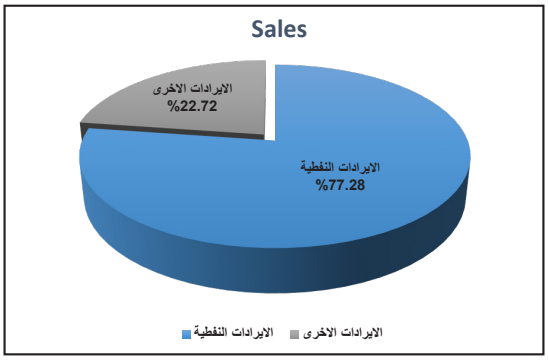

الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2)

أمَّا النفقات فقد سجَّلت في عام 2015 انخفاضاً بمقدار (43.1) ترليون دينار، وبنسبة (-38%) مقارنة مع عام 2014 لتبلغ (70.4) ترليون دينار بنسبة (36.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعود الانخفاض في النفقات العامة إلى انخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية)[6*]، إذ انخفضت النفقات الجارية بنسبة (-33.5%)، والنفقات الاستثمارية بنسبة (-47.7%) مقارنة بعام 2014.

6(*). النفقات التشغيلية (الجارية) هي النفقات التي تستهدف تقديم خدمات متنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع، مثل خدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية وخدمات المرافق العامة وما ينفق في مجالات الأبحاث العلمية، فإنَّ هذه النفقات بمجموعها تمثِّل استهلاكاً للسلع والخدمات، أي: ما يسمَّى (الاستهلاك الحكومي)، أمَّا النفقات الاستثمارية تتمثَّل في التخصيصات التي تعتمد على تغطية الإنفاق الرأسمالي، وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الجارية إلا في الحجم وطبيعة المشروعات التي تحتويها، للمزيد ينظر: محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص45.

جدول (3) النفقات العامة لعامي 2014 –2015 (مليار دينار)

الإنفاق العام	المبلغ		نسبة التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)%	
	2014	2015		2014	2015
الإنفاق الجاري	77986.2	51832.8	33.5%–	30.1	27.0
الإنفاق الاستثماري	35487.4	18564.7	47.7–	13.7	9.7
إجمالي الإنفاق العام	113473.6	70397.5	38.0–	43.8	36.7

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

يُلاحظ من (الجدول –3) انخفاض النفقات الجارية عام 2015 بمقدار(26.2) ترليون دينار، أي: بنسبة (–33.5%) لتبلغ (51.8) ترليون دينار مقارنة بـ(78.0) ترليون دينار للعام السابق، لتسجِّل نسبة (27.0%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ناتج عن الإنخفاض الحاصل في مكونات النفقات الجارية كافَّة، ما عدا تعويضات الموظفين التي ارتفعت بنسبة (0.2%)، وقد شكَّلت النسبة الأكبر والبالغة (63.0%) من إجمالي النفقات الجارية، كما سجَّلت النفقات الاستثمارية عام 2015 انخفاضاً مقداره (16.9) ترليون دينار بنسبة (–47.7%)، إذ بلغت (18.6) ترليون دينار وبنسبة (9.7%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ(35.5) ترليون دينار عام 2014 بنسبة (13.7%) من الناتج المحلي الاجمالي.

وهذا يعكس مدى تبعية الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري على سلة غير موثوقة من الإيرادات، ممَّا يعني تبعية الخطط والمشاريع التنموية كافَّة، والإنفاق والتعيينات الجديدة إلى مستويات العوامل المحددة لأسعار الطاقة، التي ترتبط بأسعار النفط وحجم الصادرات، ممَّا يعني أنَّ الصدمات النفطية تلقي بظلالها على الوضع المالي للدولة الريعية، وتدخلها عنوة في حالتين إمَّا اليسر المالي وإمَّا العسر المالي.

(شكل –2) الإنفاق العام والجاري والاستثماري لعامي (2014 –2015)

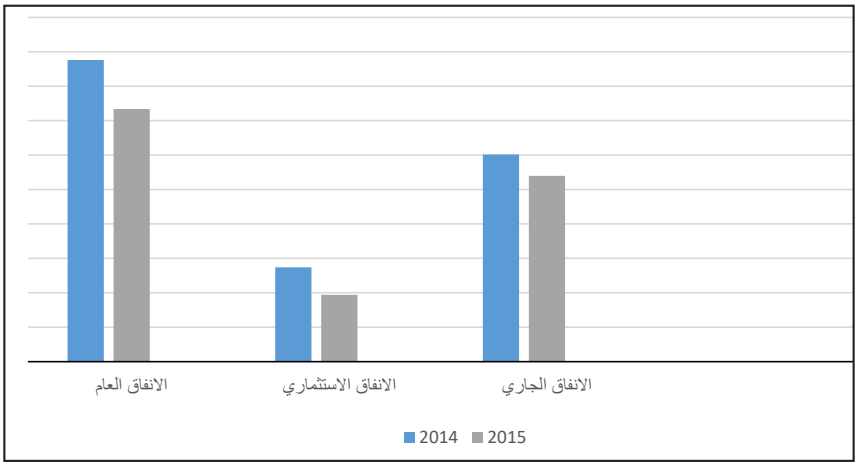

الشكل إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

إنَّ ما يميّز الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003، هو ارتفاع النسبة المخصَّص منها للنفقات التشغيلية، مع قلَّة التخصيصات للنفقات الاستثمارية، ونتيجة لضعف المستوى الإنتاجي في معظم القطاعات الاقتصادية في تلبية احتياجات الجانب الاستهلاكي، فإنَّ زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي سيتجه نحو الاستيراد من الخارج لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي، وهذا من شأنه أن يساهم في تقليل أو شِحَّة الموجودات من العملات الأجنبية، وهو ما يسهم في إحداث عجز دائم في ميزان المدفوعات، مع زيادة الأعتماد على إيرادات النفط في تغطية تلك النفقات، وقد أخفقت الموازنة العامة وعبر سياستها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي، واتجهت نحو الإنفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي مع استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، وهو ما ساعد على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق على حساب الميل للادخار ومن ثم الميل للاستثمار[7].

7. حيدر كاظم مهدي، الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، الملجد (5)، العدد (1)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2015، ص114.

(جدول–4) أثر تقلبات أسعار النفط في الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق للسنوات (2014 –2018) (تريليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة%	النفقات العامة	متوسط أسعار لنفط (دولار برميل)*
2014	105,387	97,072.4	92.1	113473.6	96
2015	66,470.3	51,312.6	77.2	70,397.5	49
2016	54,409.27	44,267.06	81.4	67,067.43	40
2017	77,335.9	68,066.9	84.1	75,490.1	52
2018	106,569.8	95.6	89.7	80,873.2	69

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، سنوات متعددة.

*Opec Annual Statistical Bulletin,54th edition,Viena, 2019, p90.

كما ويشير الجدول رقم (4) إلى التذبذب في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ففي عام 2014 انخفض كلاهما نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الإيرادات العامة للبلد، ليصل مستوى الإنفاق إلى (70) ترليون دينار عام 2015، وبعد تعافي أسعار النفط، ارتفعت النفقات العامة، وسجَّلتِ الإيرادات العامة ارتفاعاً في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وبلغت الإيرادات حوالي (106.5) ترليون دينار على أثر ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (46.9%)؛ نتيجة زيادة أسعار النفط والتي بلغت حوالي (95.6) ترليون دينار، كذلك ارتفع الإنفاق الفعلي عن العام الذي يسبقه نتيجة لارتفاع الإنفاق الجاري، وانخفاض الإنفاق الاستثماري إلى حوالي (80.9) ترليون دينار عام 2018، ولكن سرعان ما عاود الانخفاض مع انخفاض أسعار النفط نهاية عام 2019، فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، ولكن النفقات كانت رهينة الإيرادات النفطية، ولم تحاول الحكومة تعويض نقص الإيرادات النفطية عن طريق تنويع مصادر الدخل.

يُستنتج من ذلك بأنَّ عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات، كان له أثراً أساسياً في تحديد حجم الإنفاق العام في العراق، الأمر الذي يتأتَّى من حصيلة الإيرادات النفطية، ومن ثَمَّ يتضح جلياً أنَّ أسعار النفط تؤثِّر بصورة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام والإيراد العام .

وعلى الرغم من التحذيرات التي صدرت في ضوء هبوط أسعار النفط منذ أواسط 2014، فإنَّ الحكومة العراقية استمرت على نهجها باعتماد موازنة ذات عجز كبير مع تضخيم لإيراداتها، مفترضةً تحسُّناً في أسعار النفط، وإمكانات غير واقعية في الحصول على قروض ميسَّرة، فضلاً عن تضخيم قيمة صادراتها النفطية، في ظل استمرار الخلاف النفطي مع إقليم كردستان، الذي استغل احتلال (داعش) لمحافظة نينوى وما يجاورها، لفرض سيطرته على محافظة كركوك بما في ذلك الإنتاج من الحقول الشمالية، وامتلاكه لخط الأنابيب الوحيد الذي يصل إلى البحر المتوسط عبر تركيا، وبهذا اقتصرت صادرات الحكومة المركزية على حقول النفط في الجنوب وعن طريق الخليج العربيّ فقط [8].

لقد ازدادت النفقات التشغيلية خاصة بعد التوسُّع بإضافة عناصر الحشد الشعبيّ إلى المنظومة الأمنية، ليصبح العراق بثلاثية جيوش هي الجيش الاتحادي والحشد الشعبي والبيشمركة، ومع صدمة السعر النفطية منذ منتصف 2014 وما ولدته من ضائقة مالية، عملت الحكومة على ضغط النفقات، ولجأت إلى استقطاع نسبة (3.8%) من مجموع رواتب ومخصصات الموظفين في القطاع العام مع رواتب المتقاعدين كافَّة؛ لسدِّ الاحتياجات في توفير نفقات الحشد الشعبيّ، وخصَّص (60%) من نسبة الاستقطاع للحشد الشعبي، في حين ذهبت (40%) منها المتبقية لدعم النازحين وإعادة الاستقرار للمناطق المحرَّرة[9].

هكذا أصبح واضحاً أنَّ النفط هو المؤثِّر الرئيس في عملية إعداد الموازنة العامة للعراق، بوصفه المصدر الأساس في تحقيق الموارد المالية من العملة الأجنبية، إذ شكَّل النفط نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة، وهذا يعني شأنه شأن جميع الدول النامية المصدِّرة للنفط يتوقَّف على المتغيرات الآتية[10]:

8. عصام الجلبي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص112.

9. وسن إحسان عبدالمنعم، السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الإدارة المالية، مجلة قضايا سياسية، العدد 54، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2018، ص 82.

10. سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق، 2013، ص14.

1. أسعار النفط الخام وتقلباتها المستمرة.
2. الطاقة الإنتاجية وحجم النفط المصدَّر.
3. إيرادات النفط.
4. الموازنة العامة = الإيرادات العامة= (سعر النفط، حجم النفط المصدر).

ما حدث للعراق للمدة (2014– 2015) كان بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، الذي وصل إلى ما دون (50$) للبرميل بعد ما كان (108$) تقريباً، وهو ما أدَّى إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة العراقية، وحدوث مشكلة في التخصيصات المالية، ممَّا أفضى إلى دخول الاقتصاد العراقي مرحلة الركود، في حين كان العراق يعاني من تراجع قدرته على تنفيذ التخصيصات في الموازنة العامة، ممَّا يعني وجود فوائض مالية، لكنَّه يعاني من التراجع في قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة، أي: عند إقرار الموازنة العامة للعراق في كل سنة يكون فيها عجزاً مخططاً، نتيجة تزايد النفقات العامة بأكثر من زيادة الإيرادات العامة [11].

(جدول –5) الفائض والعجز في الموازنة العامة للعراق للمدة (2014 – 2017)

السنة	الفائض أو العجز ترليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي%
2014	-7.9	258900.7	3
2015	-3.9	207876.2	2
2016	-12.7	203869.8	6.2
2017	1.8	225995.2	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية العراقية/ دائرة المحاسبة/ قسم توحيد الحسابات.
- وزارة المالية العراقية/ الدائرة الاقتصادية.
- تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات 2014 – 2018.

11. زين العابدين محمَّد وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003: دراسة في الوقع واستراتيجيات المستقبل، ط1، مركز الرافدين للحوار، لبنان، 2018، ص52.

عانت الموازنة العراقية من عجز مالي كبير في المدَّة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2017 كما في الجدول –5 ، وظلت هذه النسب متذبذبة تبعاً لانخفاض وارتفاع الإيرادات العامة المستندة أساساً إلى الإيرادات النفطية، فضلاً عن توجهات سياسة الإنفاق الحكومي، فقد بلغ عجز الموازنة عام 2014 (7.9–) مشكِّلاً ما نسبته (3%) من الناتج المحلي، انخفض عام 2015 نتيجة انخفاض النفقات العامة ذات الطابع المدني، في حين ارتفع العجز عام 2016 إلى (12.7) ترليون دينار، وعلى الرغم من تحقيق ارتفاع في الإيرادات العامة غير النفطية، بمقداره (1.8) ترليون دينار عن عام 2016.

VI. الانعكاسات المالية على الدين العام

بموازاة العجز المالي بلغ إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) قيمة (97906.3) مليار دينار، بنسبة (51.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015، مقابل (76386.8) مليار دينار بنسبة (29.5%) من الناتج الإجمالي نهاية عام 2014، جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2015 عن زيادة الاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة.

ففي ظل قصور الإيرادات العامة مع تنامي عجز الموازنة مقابل الارتفاع المتواصل في النفقات العامة للدولة بفعل زيادة الانفاق على الدعم الحكومي وارتفاع أسعار المواد المدعومة والإنفاق العسكريّ، قاد ذلك للجوء إلى الدين العام الداخلي، المكوَّن من الدين القديم للبنك المركزي على وزارة المالية، وقروض المصارف الحكومية لوزارة المالية، وحوالات الخزانة وسندات وطنية وسندات دولارية محلية، والحوالات الصادرة من الاحتياطي الإلزامي للمصارف، وحوالات الخزانة داخل نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية CSD وسندات المقاولين [12].

12.محمود محمد داغر، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014/2017، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث: دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، للفترة 9 10– كانون الاول 2017، العراق، ص6.

ومنذ عام 2003 اتسم الدَّين العام الداخلي بنوع من الاستقرار بصورة خاصة مع تطوُّر وضع الموازنة العامة وتحقيقها لفوائض مالية، ممَّا قلَّل الحاجة لإصدار الدَّين الداخلي[13]، قبل أن ينعكس الوضع بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بارتفاع مستوى الدَّين من (4455) مليار دينار عام 2008 الى (9180) مليار دينار عام 2010، ثم انخفض إلى (4255) مليار نتيجة الوفرة المالية المتحقِّقة عامي 2012-2013، بعد ارتفاع أسعار النفط وتجاوزها لحاجز (108$) للبرميل (نفط البصرة الخفيف)، وارتفاع الإنتاج من (2.4) مليون برميل إلى (3.1) مليون برميل يومياً.

صدمة «داعش» أظهرتِ الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكريّ والإنسانيّ لمواجهة الأزمة، قابلَ ذلك انخفاض الإيراد النفطي بسبب انخفاض سعر النفط، ممَّا أفرز عجزاً حقيقياً للموازنة العامة للمرة الأولى في العراق بعد عام 2003، يُضاف له ارتفاع النفقات ممَّا دفع الدولة للبحث عن وسائل تمويل بديلة وسريعة، وبما أنَّ الدَّين من المصادر الخارجية محدود ويحتاج إلى اتفاقات مسبقة، فقد كان مناسباً اللجوء إلى الاستدانة من المصادر الداخلية (كما موضح في جدول – 6)، بعدِّهِ الخيار الأنسب، ممَّا قاد إلى ارتفاع مستواه من (17.1) مليار دولار عام 2014 بنسبة (3.7%) من الناتج المحلي الاجمالي إلى (31.9) مليار دولار و(47.2) مليار دولار عامي 2015 و2016 على التوالي، لترتفع نسبة الدين الداخلي إلى إجمالي الدين من (5.7%) عام 2013 الى (24.1%) عام 2016.

ومن ناحية أخرى لا يمكن عدَّ موجة الاستدانة منذ عام 2014، مؤشِّراً سلبياً أو دَيناً عقيماً بصورة كاملة، إذ أسهمت هذه الدُّيون في المحافظة ولو جزئياً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما أسهمت في تحرير الأراضي التي احتلها «داعش»، ومن ثمَّ إعادة الحقول النفطية إلى الخدمة، فضلاً عن استئناف النشاط الاقتصادي في تلك المناطق.

13. نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010 – 2014، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق، 2016، ص24.

(جدول –6) إجمالي الدين العام للسنوات (2014 – 2018) (مليار دولار)

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي*	إجمالي الدين
2014	17.1	58.1	75.2
2015	31.9	66.1	98
2016	47.2	63.9	111.1
2017	49.2	73.7	122.9
2018	38	85.3	123.3

المصدر: وزارة المالية / دائرة الدين العام.

*بما في ذلك الديون غير المسدَّدة قبل عام 2003.

لذا فالديون حقَّقت عوائد مالية وغير مالية، إلا أنَّ المسألة المهمة هي كيفية التعامل مع هذه الأموال، فكما يقال إنَّ القروض في زمن الحرب تختلف عن القروض في زمن السلم، إذ إنَّ جزءاً ليس بالقليل من هذه الأموال خُصِّصَ للتوزيع على النازحين، وتخصيصات للمناطق المحرّرة، وإعادة الإعمار وتوفير الحد الأدنى من الخدمات، وهذه الأموال قد تسخَّر لخدمة طبقة معيَّنة من تجَّار الحروب والفاسدين، وهذا يشكِّل مصدراً للقلق لا سيَّما في ظل احتلال العراق للمركز (169) من أصل (180) دولة في مؤشِّر مدركات الفساد العالميّ [14].

لهذا يظهر من (الجدول –6) أنَّ إجمالي الدين العام يتسم بالتزايد للسنوات المذكورة، وقد بلغ عام 2014 حوالي (75.2) مليار دولار، ثم ارتفع عام 2015 حتى وصل إلى (98) مليار دولار، ليبلغ (123) مليار دولار عام 2018 كأعلى رصيد مديونية، وأنَّ سبب زيادة الدين العام للسنوات الأخيرة يعبِّر بوضوح عن الوضع الاقتصادي نتيجة زيادة النفقات الجارية والعسكرية، وقد ترافقت زيادة الاقتراض الخارجي والداخلي هذه، مع استنزاف كبير للاحتياطي النقديّ في البنك المركزيّ، وأنَّ الحكومة العراقية في مذكراتها إلى صندوق النقد الدوليّ، كانت تعترف صراحة أنَّها تعمد إلى تمويل العجز في الموازنة الاتحادية عن طريقِ سحب مبالغ كبيرة من الاحتياطات الرسمية للعملة الأجنبية.

14. مالك عبدالرحيم محمد وميثم العيبي اسماعيل، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2003 – 2017، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (123)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020، ص9.

وبهذا يمكن وصف موازنة ما بعد الصدمة النفطية، بأنَّها موازنة متخمة بالقروض الداخلية والخارجية، التي تشترط بلدانها تعظيم الفوائد عن طريق ضمان تشغيل شركاتها، بجانب ما تدرُّه من فوائد على أصل الدَّين مثل القرض الأمريكيّ والإيطاليّ المعني بصيانة سد الموصل، وقت الذي يعاني العراق من الإنفاق العسكريّ وانخفاض أسعار النفط.

ومن الصعب بيان طبيعة تأثير إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط، لا سيَّما في الأجل القصير، إذ إنَّ قرارات الاستدانة الخارجية تتحدَّد باعتبارات اقتصادية وسياسية عِدَّة، وعادة ما تكون هذه الاعتبارات استراتيجية طويلة المدى، ومن ثم من الصعب ربط التغيرات القصيرة الأمد في سعر النفط بتغيرات قيم الدين الخارجي في الأمد القصير، ولكن تغيرات سعر النفط تؤثِّر في قدرة الدول المستدينة على سداد التزاماتها المتمثلة في أعباء فوائد الدَّين، لا سيَّما حينما يكون قسم كبير من الديون مستعملة لتمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، ومن ثم يؤثِّر في انخفاض عوائد بيع النفط سلباً في قدرة الدول على الإيفاء بأعباء الدُّيون، وقد يؤثِّر في مرحلة ما على استمرار الانخفاض لمدة طويلة على مستوى الاستثمار في قطاع النفط[15].

V. دور السياسة المالية في الحد من العجز المالي

أمَّا إجراءات السياسة المالية في الحد من العجز، فإنَّها في ظلِّ ريعية الدولة ، لم تنجح في استعمال الفوائض المالية التي يكوِّنها الريع النفطي تكويناً أمثل، وعلى نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع، طالما بقيت تلك الفوائض غير موجَّهة عن طريق النفقات العامة نحو إقامة الاستثمارات الإنتاجية الجديدة، بل النقيض من ذلك استمر تدعيم الاستثمارات غير الإنتاجية، التي هدفها ديمومة النمو عند معدلات تسير على نسق واحد فقط، وإنَّ ما يعزِّز هذا الأمر هو الاستمرار في تراجع أداء النظام الضريبي، كما تعكسه بيانات (الجدول –7)، الذي سيستمر في عدم فاعليته في التخصيص الأمثل لموارد الريع النفطيّ، أو على الأقل المساهمة في ذلك، يضاف إلى ذلك انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في تكوين الإيرادات العامة.

15.اسامة نجوم، قراءة في اسباب انخفاض اسعار النفط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 15.

(جدول –7) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات الكليَّة ومعدَّل نموها للمدة (2014 –2016) مليون دولار

السنوات	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة%	معدَّل نمو الإيرادات الضريبية %
2013	2335.11	2.05	8.92
2014	1552.82	1.78	-0.40
2015	1068.12	2.37	-0.37
2016	3028.93	7.07	1.04

المصدر: وزارة المالية ، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات،2017-2014.

ويظهر من الجدول رقم (7) أنَّ عام 2013 كانت قيمة الضرائب فيها مرتفعة، إذ بلغت (2335.11) بمعدَّل نمو سنوي بلغ (8.92%)، في حين انخفضت الإيرادات الضريبية في عامي 2014 -2015، التي وصلت فيها إلى (1068.12) بمعدَّل نمو سالب بلغ (0.37%)، وارتفت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى (2.37%) عنه في عام 2014، بمعدَّل نمو موجب بلغ (0.28%) عام 2015، في حين بلغت الإيرادات الضريبية عام 2016 (3028.93) بمعدَّل نمو موجب بلغ (1.04)، وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (7.07%)، نتيجة تراجع أسعار النفط.

VI. انعكاس صدمة عام 2020 على الاقتصاد العراقي:

وبعد الزمن القصير للتعافي الطفيف في أسعار النفط عام 2019، ترافقت جائحة «كورونا» مع نذر أزمة تباطؤ في الاقتصاد العالمي، تهاوت بفعله أسعار النفط مرة أخرى، وفقد النفط نصف قيمته السعرية بعد انهيار تحالف (اوبك+)، وانحسرت الإيرادات النفطية وتراجعت مؤشرات أسواق المال فيها، بعدما سجَّل خام برنت أدنى مستوياته في 21 عام حين لامس عتبة (16) دولار للبرميل في نيسان 2020، عقب انهيار الطلب العالميّ على النفط وفيض المعروض في الأسواق العالمية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العراقيّ عام 2018 (255) ترليون دينار بالأسعار الجارية، وبلغت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية بتوليد الناتج المحلي الإجمالي نسبة (63.7%)، من الناتج المحلي الإجمالي و(8.34%) للزراعة والتعدين غير النفطي والصناعة التحويلية. والتشييد والكهرباء والماء (12.92%) وبقية الأنشطة، أي: قطاع الخدمات بالتعريف الواسع (78.74%)، وللقطاع العام تقريباً (39%) من الناتج غير النفطي والباقي للقطاع الخاص (61%)، وأبرز ما فيها أنَّ نسبة مساهمة الزراعة لم تتجاوز (5%).

ومن هذا يتضح أنَّ النشاط الاقتصادي غير النفطي يتسم بالطابع الخدمي، ويفتقر العراق على نحو استثنائي لقطاع إنتاج حقيقي (السلع المادية)، وتوسُّع قطاع الخدمات في بلد مثل العراق يُعدُّ مؤشِّراً سلبياً، ولا ينمُّ عن تغيير هيكلي حقيقي داخل الاقتصاد.

(جدول –8) قيمة الصادرات والإيرادات وأسعار النفط لستَّةِ أشهرٍ من عامي 2019 –2020

الشهر	الصادرات النفطية (م. ب ش) 2019	الإيرادات (مليار دولار) 2019	متوسط سعر النفط (دولار / برميل)	الصادرات النفطية (م. ب ش) 2020	الإيرادات (مليار دولار) 2020	متوسط سعر النفط (دولار برميل)
كانون الثاني	113.111	6.352	56.287	102.485	6.163	60.139
شباط	101.387	6.167	60.943	98.347	5.052	51.374
آذار	104.696	6.679	64.082	101.395	2.988	28.436
نيسان	103.988	7.010	67.514	103.144	1.423	13.801
آيار	110.737	7.384	66.190	99.585	2.091	21.005
حزيران	105.603	6.372	60.347	84.489	2.871	33.984

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة النفط العراقية.

يوضّح (الجدول –8) انعكاس صدمة أسعار النفط في هبوط الإيرادات النفطية هبوطاً حاداً خلال عام 2020، مقارنة بالإيرادات المتحققة في المدة نفسها من العام الماضي، فقد وصلت الإيرادات الإجمالية آذار 2020 إلى (2.988) مليار دولار، بالمقارنة مع إيرادات آذار عام 2019 والبالغة (6.679) مليار دولار، في حين سجَّلت إيرادات نيسان للعام 2020 هبوطاً خطيراً إلى ما يقارب (1.423) مليار دولار، مقارنة بـ(7) مليار دولار تحقَّقت في شهر نيسان من عام 2019، وفي شهر حزيران 2020 شَهِدَ سعر النفط ارتفاع طفيف فارتفعت الإيرادات للشهر نفسه إلى (2.871) مليار دولار، ولكن مقارنة بعام 2019 للشهر نفسه نلاحظ أنَّه أقل بكثير إذ بلغ (6.372) مليار دولار عند متوسط سعر (60$).

انتهت السنة المالية 2019 بعجز افتراضي قارب (27) ترليون دينار، وبنسبة تقدَّر بنحو (20%) من إجمالي الانفاق الكلي البالغ (127) ترليون دينار، وقد جرت تغطية هذا العجز من مصدرين: أولهما الأموال المدوَّرة من موازنة عام 2018 والمقدر بـ(17) ترليون دولار، والثاني الفرق بين سعر النفط المثبَّت في الموازنة (56) دولار للبرميل ومتوسط السعر الفعلي للنفط المباع، والمقدَّر بـ(64) دولار للبرميل طيلة العام 2019 وبطاقة تصديريه قاربت (3.88) مليون برميل، على الرغم من انتهاء السنة المالية من دون عجز حقيقي، ولكنها جاءت خالية من أي تحوطات مالية قد ترفد موازنة 2020، وهذا ما أضطر العراق للجوء إلى الاستدانة والاقتراض الخارجي لتمويل الموازنة التشغيلية بالعجز.

(جدول –9) اجمالي النفقات والإيرادات لغاية شهر اب 2020 (مليار دينار)

الشهر	رواتب	تشغيلية أخرى	الموازنة الجارية	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	إجمالي الإيرادات	العجز والفائض
كانون الثاني	4135	1415	5550	7272	213	7485	1935
شباط	4463	969	5432	5961	557	6518	1086
آذار	4255	4079	8334	3525	564	4089	-4245
نيسان	4929	2724	7653	1679	126	1805	-5848
آيار	4685	4114	8799	2467	683	3150	-5649
حزيران	4101	2757	6858	3540	335	3875	-2983
تموز	4994	3543	8537	3540	514	4054	-4483
آب	5403	3562	8965	3540	686	4226	-4739

المصدر: حيدر حسين آل طعمة، العراق وعصف الجائحة تهاوي المورد الواحد والمأزق المالي، التقرير الاستراتيجي: عالم ما بعد «كورونا» (تحولات الصراع على المكانة العالمية)، ط1، مركز رفد للاستشارات وتحليل السياسات، العراق، 2020، ص219.

من الجدول (9) يتضح هناك فائض مالي خلال الشهرين الأول والثاني من عام 2020، نظراً لتجاوز الإيرادات النفطية حاجز (7) تريليون دينار شهر كانون الثاني وقرابة (6) تريليون شهر شباط، أمَّا باقي الأشهر فيلاحظ هبوط الإيرادات النفطية هبوطاً حادّاً؛ بسبب تداعيات فيروس «كورونا» وتراجع أسعار النفط، لتصل الإيرادات في شهر نيسان الى (1.8) تريليون دينار وتحقيق الموازنة عجزاً يفوق (5) تريليون دينار في نيسان وآيار، أمَّا خلال الشهور الثلاث المتبقية فيلاحظ استمرار العجز المالي في حدود (4) تريليون دينار، ويعود ذلك لقصر الإيرادات النفطية عن تغطية النفقات الجارية؛ بسبب تدهور أسعار النفط، وضعف الإيرادات غير النفطية وعدم مرونتها في الاستجابة لمتطلبات التمويل المطلوب[16].

16.حيدر حسين آل طعمة، العراق وعصف الجائحة تهاوي المورد الواحد والمأزق المالي، التقرير الاستراتيجي:عالم ما بعد كورونا (تحولات الصراع على المكانة العالمية)، ط1، مركز رفد للاستشارات وتحليل السياسات، العراق، 2020، ص 220.

VII. الاستنتاجات:

- العراق يعاني من اختلال في هيكل الاقتصاد عنده، إذ إنَّ تركيبة الاقتصاد العراقيّ وهيكليته، تعكس اتكاليته على قطاع تصدير الموارد الطبيعية.

- تؤثر أي صدمةٍ في انخفاض سعرية على مجمل النشاطات الاقتصادية الأخرى، وأنَّ الإنتاج المحلي لا يسد الاستهلاك، فلابدَّ من الاستيراد، وهكذا فإنَّ فجوة الانكشاف تتسع مع ذلك.

- يمثِّل الانكشاف الاقتصادي حلقةً مفرغةً متسعة بمرور الزمن، وأنَّ الثقافة لإدارة القطاع المالي تميل إلى اعتماد المورد الأحادي.

- بغياب الإستراتيجيات الفعَّالة لتوجيه نسب متزايدة من العوائد النفطية للاستثمار في النشاطات السلعية فالصفة الريعية في العراق تعمَّقت بعد استمرار إهمال تنشيط باقي القطاعات الانتاجية والاعتماد على مصدر المورد الواحد في إيفاء الحاجات الأساسية.

- طريقة إدارة الإيرادات العامة تؤثِّر على مفاصل الاقتصاد الكلي وتكبح من جماح نمو أنشطة الأعمال الأخرى، وتؤثِّر في ارتفاع تكاليف الإنتاج الحدية.

- مسالة تنويع الإيرادات والاهتمام بالإدارة المالية للموازنة خصوصاً في قضايا النفقات الاستثمارية وخلق شروط الاستدامة في تلك النفقات وأولها الشفافية والتخطيط بعيد المدى تمثِّل مفاتيح أساسية نحو تعظيم دورة الإيرادات المالية في الموازنة العامة للبلاد.

VIII. المصادر:

1. وزارة المالية ، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات،2017-2014.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي للبنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، سنوات متعددة.
3. Opec Annual Statistical Bulletin,54th edition,Viena, 2019.
4. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
5. إسماعيل عبيد حمَّادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة، ضمن كتاب: رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط (3)، الساقي للطباعة والتوزيع، العراق، 2015.
6. زين العابدين محمد وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003: دراسة في الوقع واستراتيجيات المستقبل، ط1، مركز الرافدين للحوار، لبنان، 2018.
7. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
8. حيدر حسين آل طعمة، العراق وعصف الجائحة تهاوي المورد الواحد والمأزق المالي، التقرير الاستراتيجي:عالم ما بعد كورونا (تحولات الصراع على المكانة العالمية)، ط1، مركز رفد للاستشارات وتحليل السياسات، العراق، 2020.
9. نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010 – 2014، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق، 2016.
10. سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق، 2013.

11. همسة قصي عبداللطيف، التنويع الاقصادي ودوره في تمويل الموازنة العامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (55)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2018.

12. محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

13. حيدر كاظم مهدي، الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، الملجد (5)، العدد (1)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2015.

14. وسن إحسان عبدالمنعم، السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية، مجلة قضايا سياسية، العدد 54، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2018.

15. محمود محمد داغر، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014 / 2017، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث: دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، للفترة 9 – 10 كانون الاول 2017، العراق.

16. مالك عبدالرحيم محمد وميثم العيبي إسماعيل، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2003 – 2017، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (123)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020.